

مُوسَوْمٌ

**بالموافقة على اتفاق التعاون السياحي
بين حكومة دولة البحرين وحكومة الجمهورية الفرنسية**

نحو عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين .
بعد الإطلاع على الدستور ،
وعلى اتفاق التعاون السياسي بين حكومة دولة البحرين
وببناء على عرض وزير الإعلام ،
وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

رسمنا بالأتي :

ووقع على اتفاق التعاون السياحي بين حكومة دولة البحرين وحكومة الجمهورية الفرنسية الموقع في مدينة المنامة بتاريخ ١٦ ربى الثاني ١٤٠٠ هـ الموافق ٣ مارس ١٩٨٠ والرافق لهذا المرسوم .

المادة الثانية

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا المرسوم ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمير دولة البحرين
عيسى بن سلمان آل خليفة

صدر في قصر الرفاع
بتاريخ : ١ شعبان ١٤٠٠ هـ
الموافق : ١٤ يونيو ١٩٨٠ م

اتفاق التعاون السياحي
بين
حكومة دولة البحرين
وحكومة الجمهورية الفرنسية

ان حكومة دولة البحرين وحكومة الجمهورية الفرنسية أخذت بن عين الاعتبار توصيات مؤتمر الامم المتحدة للسياحة والسفريات الدولية المنعقد في روما عام ١٩٦٣ م .
واستهدا به مختلف قرارات الجمعيات العمومية للمنظمة العالمية للسياحة .
وتؤكد اتفاقية التعاون الاقتصادي والصناعي بين البلدين .
وتنفيذاً لأحكام اتفاقية التعاون الاقتصادي والصناعي بين حكومة دولة البحرين وحكومة الجمهورية الفرنسية الموقعة في ٢١ أبريل ١٩٧٧ م .
وادراماً منها لأهمية دور السياحة في خلق التفاهم المتبادل والتقارب بين الشعوب في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي .
ورغبة منها في تشجيع التعاون بين البلدين في مجال السياحة اتفقنا على ما يلي :

المادة « ١ »

اتفقت الحكومتان على اتخاذ كافة الاجراءات والتسهيلات اللازمة لتشجيع وتعزيز التبادل السياحي بين البلدين وذلك بالعمل على تشجيع وزيادة الرحلات السياحية وتسيير اجراءات التحويلات المالية التي يقتضيها تبادل الرحلات السياحية ، والتعاون في مجال المواصلات والدعائية السياحية ، والانشاءات والاصلاحات ذات الطابع السياحي ، والتعليم والتدريب المهني ، وعلى تبادل المعلومات والمساعدة الفنية وتأخذان بن عين الاعتبار كافة الامور التي تؤدي إلى تقوية العلاقات بين البلدين في جميع مجالات السياحة .
وعلى كل طرف ان يمنع تأشيرات لاغراض سياحية لرعايا الطرف الآخر وذلك في حدود قوانينهما .

المادة « ٢ »

تشكل لجنة مشتركة تكون مهمتها دراسة وتطبيق الوسائل التي من شأنها المساهمة في تحقيق الاهداف التي ينشدها كلا البلدين في مجالات السياحة .
وتقع الجهة الرسمية المسئولة عن السياحة أو من يمثلها وفقاً كلا البلدين في اللجنة المذكورة كما يجوز أن تتضمن ممثلي عن بقية الجهات والتي لها علاقة بالأنشطة السياحية في كلا البلدين وذلك تبعاً للأمور المدرجة في جدول أعمالها .
ويتفق الوفدان على إعداد جدول أعمال اللجنة قبل اجتماعها بشهر على الأقل .

المادة « ٣ »

تجتمع اللجنة مرة كل سنتين على الأقل ، ويجوز لها ان تعقد اجتماعات غير عادية كلما دعت الحاجة وذلك بناء على اقتراح أحد الطرفين المتعاقدين .
وتقدّم هذه الاجتماعات بصورة دورية في كلا البلدين ، ويؤمن البلد الذي يعقد فيه الاجتماع أمور السكرتارية .
ويوقع رئيسا الوفدين محاضر اجتماعات اللجنة .

المادة « ٤ »

تضطلع اللجنة ببرنامج العمل وجداول بالمواضيع التي تكون لها الاولوية ، وتتخذ التدابير التي تقرها بعد موافقة السلطات المختصة في كلا البلدين ، وذلك مع مراعاة التدابير والإجراءات المتخذة في مجال السياحة ضمن نطاق اتفاقية التعاون الاقتصادي والصناعي الموقعة بتاريخ ٢١ ابريل ١٩٧٧ م .

المادة « ٥ »

يقوم رئيس كل وفد بابلاغ رئيس وفد الطرف الآخر بما نفذه وفده الوطني فيما يتعلق ببرنامج العمل والجدول المشار اليه في المادة السابقة .
المادة « ٦ »

يقوم كل من الطرفين المتعاقدين باشعار الطرف الآخر باتمام الاجراءات الالزمة في بلده ويصبح هذا الاتفاق ساري المفعول اعتباراً من اليوم الاول من الشهر التالي لاستلام آخر هذين الاشعارين ويصبح هذا الاتفاق ساري المفعول لمدة خمس سنوات تتجدد تلقائياً لمدة مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة برغبته في انهائه وذلك قبل انتهاء مدة بثلاثة أشهر على الأقل .
المادة « ٧ »

حرر هذا الاتفاق في مدينة المنامة بتاريخ ١٦ ربيع الثاني ١٤٠٠ هـ الموافق ٣ مارس ١٩٨٠ م من نسختين اصليتين باللغة العربية ولللغة الفرنسية ولهم نفس الحجية .

**عن حكومة دولة البحرين
وزير الاعلام**
عن حكومة الجمهورية الفرنسية
وزير الخارجية